أردوغان يجد مخرجا للأزمة مع السفراء

أنقرة – وجد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مخرجا للأزمة التي وضع فيها تركيا مع عشرة سفراء غربيين، حيث اختار وقف التصعيد الإثنين بعد أن هدد بطردهم لأنهم دعوا إلى الإفراج عن الناشط المدني عثمان كافالا المسجون منذ أربع سنوات دون صدور إدانة في حقه.

وأكدت معظم السفارات المعنية في بيانات الإثنين على موقع تويتر على "احترام اتفاقية فيينا والمادة 41 منها" التي تضع إطارا للعلاقات الدبلوماسية وتحظر أي تدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.

ورحب الرئيس التركي بالبيان حسب ما أوردت وكالة أنباء الأناضول الرسمية نقلا عن "مصادر في الرئاسة" تزامنا مع عقد الحكومة اجتماعا.

وسرعان ما قادت إشارات التهدئة إلى ارتفاع سعر صرف الليرة الذي كان قد سجّل صباحا تراجعا جديدا.

وكان سفراء الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وفنلندا والدنمارك وألمانيا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والسويد قد أصدروا بيانا مشتركا دعوا فيه إلى الإفراج عن الناشط المدني عثمان كافالا.

ويُتهم رجل الأعمال والناشط الخيري الذي صار عدوا لدودا للسلطة بالسعي لزعزعة استقرار تركيا.

وأعلن أردوغان السبت أنه أمر بطرد الدبلوماسيين العشرة "بأسرع ما يمكن". لكن لم يصل أي إخطار رسمي إلى الدول المعنية حتى نهاية الأسبوع.

وجاء التهديد قبيل حدثين دوليين يشارك فيهما أردوغان نهاية الأسبوع، الأول هو قمة مجموعة العشرين السبت في روما، ثم مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في أسكتلندا.

وقال أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة ديوك الأميركية تيمور كوران إن "التوقيت مروّع إذا كان أردوغان يريد إصلاح علاقاته مع حلفائه الأوروبيين والأميركيين".

وأضاف "كل شيء يشير إلى أن محيطه ابتداء من وزير خارجيته يحاولون ثنيه" عن القرار.

وتشهد علاقات أنقرة فتورا خاصة مع واشنطن في ما يتعلق بعقود شراء طائرات مقاتلة من طراز "أف – 35" وطلب قطع غيار لطائرات "أف – 16"، فضلا عن إقدامها على شراء نظام دفاع جوي روسي من طراز "أس – 400" رغم عضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو).

تيمور كوران

توقيت طرد السفراء مروع إذا كان أردوغان يريد إصلاح علاقاته مع حلفائه

لكن مراقبين يرون أن الخطوة تهدف أساسا إلى "حرف الأنظار" عن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها تركيا مع اقتراب معدل التضخم الرسمي من 20 في المئة والتدهور الحاد في سعر صرف الليرة.

وأثر التهديد الذي بدأ الخميس وتكرر السبت على سعر صرف الليرة مع تسجيلها أدنى مستوى لها على الإطلاق صباح الإثنين عند أكثر من 9.80 ليرة للدولار عند افتتاح التداول قبل أن يستقر في حدود 9.73، أي بانخفاض قدره 1.3 في المئة مقابل الدولار.

وقال تيموثي آش المحلل في "بلوباي أسيت مانجمنت" إن طرد أنقرة للسفراء سيؤدي في حال تحققه إلى "تقلص تجارة الدول العشر مع نظام أردوغان وسيضر ذلك بالاستثمارات في تركيا".

وأكد أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جنيف حسني عبيدي أن "القرار يتعارض مع مصالح تركيا لأنه يستهدف دولا مهمة لاقتصادها ولمكانتها الدولية".

لكنه أوضح أن رئيس الدولة يود التذكير بأن تركيا دولة مستقلة جديرة بالاحترام.

وقال أردوغان السبت إن الدبلوماسيين "يجب أن يعرفوا ويفهموا تركيا"، مضيفا أنهم "يفتقرون إلى اللباقة".

وقد دعا السفراء العشرة في بيانهم إلى "تسوية عادلة وسريعة لقضية" عثمان كافالا الموقوف منذ 2019 دون صدور حكم في حقه.

واستدعت الخارجية التركية السفراء غداة نشر البيان، واعتبرت أن ما أقدموا عليه "غير مقبول".

وكانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد أمرت في ديسمبر بـ"الإفراج الفوري" عن كافالا.

لكن محكمة في إسطنبول أمرت في مطلع أكتوبر بالإبقاء على عثمان كافالا (64 عاما) موقوفا "لغياب عناصر جديدة للإفراج عنه".

وسيعرض الناشط الذي لطالما نفى التهم الموجهة إليه أمام المحكمة مرة أخرى في السادس والعشرين من نوفمبر.

واعتبر حسني عبيدي أن الرئيس التركي يخاطب قبل كل شيء قاعدته الانتخابية والقوميين الذين "يتبنون الاتهامات التآمرية لرئيس الدولة".

وأردف "لست متأكدا من أن كافالا استفاد من الاهتمام الإعلامي".

وخلص تيمور كوران إلى أن "أردوغان لا يستطيع الإفراج عن كافالا الآن، فذلك من شأنه أن يجعله يبدو ضعيفا، لكنه بصدد صناعة بطل له مكانة دولية أشبه بنافالني تركي".

بولندا للاتحاد الأوروبي: التمويل أو عرقلة خطط الاتحاد

وارسو – حذر رئيس الوزراء البولندي ماتيوش مورافيتسكي الاتحاد الأوروبي من بدء ما وصفها بـ"الحرب العالمية الثالثة" من خلال منع حصول البلاد على تمويل من الكتلة الأوروبية.

وقال مورافيتسكي في حوار نشر في صحيفة فاينانشال تايمز الاثنين إن "الحكومة سوف تدافع عن حقنا بأي وسيلة متاحة"، مشيرا إلى أن بولندا قد تعرقل خطط الكتلة الأوروبية الطموحة لخفض الانبعاثات الغازية.

وذكرت وكالة بلومبرغ للأنباء أنه نبرة رئيس الوزراء الصارمة جاءت بعدما هدأت التوترات بين الكتلة الأوروبية وبولندا نوعا ما إثر إصدار المحكمة الدستورية البولندية قرارا برفض منح القانون الأوروبي أولوية، مما يقوض النظام القانوني في الاتحاد الأوروبي ويجهض عمليا فكرة العضوية في الاتحاد حسب وجهة نظر فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا.

وأشار خبراء إلى أن الحكم يعرض استقرار الاتحاد الأوروبي للخطر.

وأدى هذا التوتر بالفعل إلى تأجيل بروكسل لموافقتها على حزمة تدابير بقيمة 36 مليار يورو لمساعدة الاقتصاد البولندي على التعافي من الجائحة.

وعلى الرغم من مناقشة قادة دول الاتحاد هذه القضية خلال قمتهم الأسبوع الماضي، فقد دعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى ضبط النفس.

ويعمل الاتحاد الأوروبي على إعادة تقييم كيفية التعامل مع أزمة حكم القانون في بولندا، بعد أن قال مورافيتسكي للقادة إن حكومته ستحل الآلية المثيرة للجدل المتعلقة بالإجراءات التأديبية للقضاة.

ولكن مورافيتسكي قال إن على المفوضية الأوروبية العدول عن قرارها الذي اتخذته في سبتمبر الماضي والقاضي بتحصيل غرامات يومية ضد بولندا لعدم تطبيق أحكام المحكمة العليا الأوروبية المتعلقة بالتعديلات في المحاكم.

وأضاف "سيكون هذا القرار الذي ستتخذه المفوضية الأكثر حكمة".

وبدأ الحديث في أوساط دولية عن أن الخلاف بين بولندا والاتحاد الأوروبي يثير نقاشا حول استمرار عضوية بولندا في الاتحاد، خصوصا بعد أن حذرت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين وارسو من أن تحديها لسيادة قانون الاتحاد الأوروبي يشكك في أسس التكتل الذي يضم 27 دولة ولا يمكن أن يمر دون عقاب.

ويرى محللون أن الصراع بين بولندا وقيادات الاتحاد الأوروبي سيكون حاسما بالنسبة إلى مصير الاتحاد، إذ يتزايد الاستياء الأوروبي من تصرفات بولندا التي تبعث المخاوف من "بوليكسيت" أي خروج بولندا من الاتحاد على غرار "بريكسيت".

وسبق أن حذر وزير خارجية لوكسمبورغ جان أسلبورن حكومة بولندا من "اللعب بالنار"، وقال إن "التطورات في بولندا مقلقة جداً (...) يتعين علينا القول بوضوح إن الحكومة البولندية تلعب بالنار"، وأضاف "سيادة القانون الأوروبي أساسية لتكامل أوروبا والتعايش فيها. إذا تم انتهاك هذا المبدأ فإن أوروبا كما نعرفها كما تأسست بمعاهدات روما ستنتهي".

وفي نزاعها مع الاتحاد الأوروبي يمكن لوارسو أن تعتمد على دعم بودابست لها. ففي تصريح لرئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان الذي يخوض بدوره نزاعا مع بروكسل حول سيادة القانون قال إن "هناك حملة اضطهاد في أوروبا ضد بولندا، البولنديون على حق". وندد أوربان بـ"استغلال السلطة" من قبل المؤسسات الأوروبية.

تصرفات بولندا تبعث المخاوف من «بوليكسيت»

مراجعة التعليمات قبل عرقلة المفاوضات

واشنطن بحاجة إلى ممارسة ضغوط أكبر على طهران في المفاوضات النووية

برنامج المراقبة النووية الدولية في إيران لم يعد سليما

أثبتت الأحداث المتلاحقة في المفاوضات الغربية الإيرانية بشأن الملف النووي أن إيران تسوق المبررات لعدم استئناف المحادثات، وتستغل الوقت لتطوير برنامجها النووي، لذلك يجب ممارسة ضغوط أكبر من قبل واشنطن لإعادة المفاوضات إلى مسارها.

نيويورك – حذر المبعوث الأميركي الخاص لشؤون إيران روبرت مالي من أن جهود معاودة الامتثال للاتفاق النووي الإيراني المبرم عام 2015 تمر الآن "بمرحلة حرجة"، قائلا إن المبررات أمام طهران لعدم استئناف المحادثات آخذة في النفاد، بينما ترى أوساط غربية أن واشنطن بحاجة إلى ممارسة ضغوط أكبر على طهران في هذا الملف.

وأضاف مالي للصحافيين في إفادة عبر الهاتف الاثنين أنه في الوقت الذي تشعر فيه واشنطن بقلق متزايد بسبب استمرار طهران في تأجيل عودتها للمحادثات، فإنها تملك أيضا أدوات أخرى لمنع إيران من حيازة سلاح نووي، وستستخدمها إذا لزم الأمر.

وجاءت تصريحات مالي بعد ساعات من تصريحات أخرى لرئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة رافاييل غروسي حذر فيها من أن "برنامج المراقبة النووية في إيران لم يعد سليما"، إذ رفضت طهران طلبات إصلاح الكاميرات في منشأة نووية رئيسية.

وأوضح غروسي في مقابلة مع شبكة "إن.بي.سي.نيوز" الأميركية أن إيران سمحت للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى معظم كاميراتها لخدمتها ببطاريات وبطاقات ذاكرة جديدة، مع استثناء منشأة واحدة في ضواحي طهران تصنع أجزاء من أجهزة الطرد المركزي، وتضررت المنشأة في يونيو الماضي عندما اتهمت إيران إسرائيل باستهداف المنشأة بعمل تخريبي.

ولم يتمكن غروسي من إقامة أي نوع من الاتصال المباشر مع الحكومة الإيرانية بعد انتخاب الرئيس الجديد إبراهيم رئيسي في يونيو الماضي، في وقت تحث القوى العالمية إيران على العودة إلى المفاوضات لاستعادة الاتفاق النووي الذي انسحب منه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في عام 2018.

وتريد إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن والشركاء الأوروبيون استعادة الاتفاق النووي مع إيران، لكن بعد ست جولات من المحادثات في فيينا توقفت المفاوضات بعد انتخاب رئيسي رئيسا لإيران.

وخلال هذه الفترة لم تتوقف طهران عن تطوير برنامجها النووي من حيث الارتقاء في تخصيب اليورانيوم إلى مستويات مرتفعة، منها مستوى الـ60 في المئة ومراكمة اليورانيوم المخصب ونشر طاردات مركزية حديثة وحتى إنتاج معدن اليورانيوم.

ووضعت إدارة بايدن استراتيجية من بندين لتقييد برنامج إيران النووي. ويتعلق البند الأول بالعودة إلى "الامتثال المتبادل" للاتفاق النووي لعام 2015، أما الثاني فهو بدء واشنطن مفاوضات جديدة مع طهران بشأن اتفاقية "أقوى وأطول" لتحل محل الاتفاق الأصلي.

لكن الأحداث اللاحقة أثبتت أن مثل هذا التحليل مفرط في التفاؤل، فقد قدمت إيران مطالب مستحيلة في المفاوضات لإحياء الاتفاق النووي، حيث قيل إنها تسعى لتخفيف العقوبات بما يتجاوز تلك المنصوص عليها في خطة العمل للاتفاق، بينما تتردد في الالتزام بتعهداتها وتصريحات غروسي تشير إلى ذلك بوضوح.

روبرت مالي

واشنطن تملك أدوات أخرى لمنع إيران من حيازة سلاح نووي

ورأت مجلة "فورين أفيرز" في تقرير نشرته الإثنين على موقعها الإلكتروني أن إدارة بايدن في حاجة ماسّة لخطة بديلة تعمل على تشديد العقوبات التي ستعاني منها إيران إذا استمرت في رفض المبادرات الدبلوماسية، والتوسع في أنشطتها النووية، بينما تقدم في نفس الوقت عرضا دبلوماسيا لطهران يمكن أن تكون له فرصة أفضل خلال ما تبقى من ولايته الرئاسية، وربما من خلال تلك الخطة سيكون بايدن قادرا على تغيير المعادلة الإيرانية.

وقالت المجلة إنه في الوقت الذي تدرس فيه إدارة بايدن خياراتها، فإنه يتعين عليها الاستفادة من تاريخ طويل من إخفاقات السياسة الأميركية، والنجاحات مع إيران.

ويتمثل الدرس الأساسي المستفاد من التجارب الدبلوماسية السابقة في أن الولايات المتحدة حققت نجاحا أقل عندما اعتمدت على نهج واحد أو أداة سياسية واحدة، وحققت أكبر قدر ممكن من النجاح عندما استخدمت العديد من أدوات السياسة، بالتنسيق مع شركاء أساسيين في العملية.

وتحتاج الولايات المتحدة إلى رسالة أكثر وضوحا، تتمثل في أنها مستعدة للمضي قدما لمرحلة أبعد من العقوبات، وشن هجوم عسكري، بوصفه الخيار الأخير الذي يستهدف منع إيران من امتلاك السلاح النووي.

وأشارت المجلة إلى أن إحجام إدارة بايدن عن القيام بذلك يمكن فهمه، لأنه ليس في مصلحة الجمهوريين أو الديمقراطيين دخول نزاع عسكري آخر في الشرق الأوسط، ومن المحتمل أن يخشى البيت الأبيض إصدار تهديدات يمكن أن تدفع الإدارة الإيرانية الجديدة المتشددة إلى رفض المشاركة الدبلوماسية.

وخلصت إلى أن الانتقال مباشرة إلى التفاوض على اتفاق جديد سيكون بلا شك محفوفا بالمخاطر على المدى القصير، ولكن إذا اهتمت إدارة بايدن بتعزيز الدعم المحلي والدولي لجهودها، فيمكنها تحقيق نتيجة أكثر نجاحا واستمرارا على المدى الطويل.

وتكشف واشنطن من مشاوراتها مع الحلفاء والشركاء. ومن المنتظر أن يتم التشاور بهذا الملف في الاتصالات الجانبية التي ستجرى على هامش قمة المناخ التي تستضيفها مدينة غلاسكو البريطانية في نهاية الشهر الجاري.

ويلتقي المفاوض الإيراني في الملف النووي علي باقري هذا الأسبوع المفاوض الأوروبي إنريكي مورا في بروكسل لمناقشة استئناف المحادثات في فيينا، بحسب ما قال المتحدث باسم الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي بيتر ستانو.

وأضاف ستانو "من المقرّر أن يُعقد لقاء بين الرجلين هذا الأسبوع"، ولكن "لا اجتماع مقرّرا مع جوزيب بوريل" منسّق المفاوضات بشأن الاتفاق النووي المبرم عام 2015 بين إيران والقوى العظمى.

وكتب باقري كني على تويتر "إيران عازمة على المشاركة في المفاوضات التي ستنهي العقوبات غير القانونية والقاسية بطريقة كاملة وفعالة وتطبع العلاقات الاقتصادية والتجارية لإيران وتتيح ضمانة موثوقة لعدم حدوث تراجع بعد ذلك".

واعتبرت أوساط غربية أن طهران تراهن على أن تهديدات واشنطن باللجوء إلى خيارات أخرى ليس إلا من باب ممارسة الضغوط.

كما تحظى طهران بدعم روسيا في هذا الملف، فقد صرح كبير المفاوضين الروس أن مطالبة إيران بضمان من الحكومة الأميركية بأنها لن تنسحب من الاتفاق التاريخي مرة أخرى هو أمر "منطقي ومبرر".

وذكرت وكالة "بلومبرغ" للأنباء أن هذا جاء في رد من ميخائيل أوليانوف، سفير روسيا لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة في فيينا، على تقرير صادر عن معهد كوينسي للأبحاث في واشنطن بأن الرئيس بايدن قد رفض تقديم أي ضمانات لإيران بأن الولايات المتحدة لن تنسحب من الاتفاق مرة أخرى خلال فترة ولايته.

وقال أوليانوف في تغريدة على تويتر الأحد "هذا المطلب الإيراني يبدو منطقيا ومبررا، وهو يتوافق ليس فقط مع الممارسة الدبلوماسية، بل ومع المنطق السليم".

وقالت إيران مرارا إنها ستعود للمفاوضات لكنها لم تحدد موعدا بعد.